مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان (آيبي انموذجاً)
اسم الكاتب: م.د. سداد مولود سبع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6957
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 00:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان (آيبي انموذجاً)

المدرس الدكتورة
سداد مولود سبع(*)

المقدمة

تمثل النزاعات العرقية في أفريقيا إحدى السمات المميزة للقارة، وهذا بسبب التنوع العرقي والقبلي، والأثني، والقومي. وهذه المشكلات الناجمة عن هذا التنوع لا تكمن في التنوع بحد ذاته، بل بسبب السياسة الاستعمارية التي أدركت هذا التنوع في نسيج القارة الأفريقية، فتركت خلفها تركة ثقيلة أصابت القارة بحالة من عدم الاستقرار السياسي والتفكك الاجتماعي. فترسيم الحدود فيما بين الدول الأفريقية لم يكن على أساس ما هو قائم، بل وضعت بطريقة مزقت من خلالها ابناء القبيلة الواحدة بين أكثر من دولة، كما هو حال معظم الدول الأفريقية وهذا ما تعاني منها حتى يومنا هذا، ولعل الحروب والصراعات الأهلية ومشكلات الحدود خير دليل على ذلك .

السودان إحدى هذه الدول وهي تمثل خليطاً بين العمق الأفريقي والعربي، وبين المسلم والمسيحي والوثني. وهذا التنوع هو أساس المشكلة، فإشكالية البحث تنبع من التنوع العرقي في السودان الذي مصدره الأساس السياسة الاستعمارية، ثم السياسة الحكومية التي فشلت في إدارة السودان بصورة سليمة وصحيحة، ثم كان اكتشاف النفط مصدر نقمة على السودان ليتخذ منه ذريعة لضم أكبر جزء من الأراضي الصالحة للرعي، والأراضي الغنية بالنفط تحت ذريعة التنوع العرقي بين الشمال والجنوب وتمثل آبيي النموذج الأبرز على هذا النزاع وهو ما أدخل السودان في حرب أهلية طويلة (١٩٨٣ – ٢٠٠٥) أنهكتها عسكرياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وفتحت الباب واسعاً لتدخل إقليمي ودولي كان ينصب في أغلبه لصالح الجنوبيين وبالضد من الحكومة في شمال السودان .

وفي ضوء تلك المشكلة فإن البحث يفترض فرضية مفادها، إن تنامي تغذية الأبعاد العرقية والأثنية في جنوب السودان يهدد وحدة السودان الوطنية. وإستجابة لموضوع البحث، فقد تم تناوله من خلال مقدمة وثلاثة مباحث، الأول تناول التكوينات الاجتماعية في السودان، والمبحث الثاني

(*)مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

بحث في جذور المشكلة وأسبابها، والمبحث الثالث بحث في المحددات السوسيولوجية والسياسية، ثم خاتمة للبحث .

المبحث الأول : طبيعة التكوين العرقي في السودان

هناك حقيقة بازغة لا يمكن انكارها وهي ظاهرة التنوع في المكون الاجتماعي للكثير من بلدان العالم، فقليلة هي البلدان التي تنحدر من مكون اجتماعي واحد. وهذا التنوع في المكون الاجتماعي هو مصدر الخلافات بين الجماعات البشرية التي قد تسكن داخل كيان سياسي واحد، أو بين دولة وأخرى، أو بين أقليم أو آخر، أو بين قارة وأخرى. وقد تقطن جماعة معينة داخل أكثر من أقليم وتشترك مع بعضها بسمات مشتركة تجمعها رغم اختلاف الكيان السياسي الذي يسكنه أفراد هذه الجماعة، أو قد تنقسم جماعة بشرية إلى قسمين أو أكثر داخل أكثر من دولة. ومن ثم فأن هذا التباعد بين أعضاء الجماعة يخلق حالة من الإندماج مع إقليم معين تتميز هذه الجماعة به وهو ما يدفعها نحو النزوع للانفصال، لاسيما إذا ما كانت هناك عوامل وأسباب تغذي هذه النزعة وهي في الأغلب الإعم تكون بفعل عوامل داخلية، وإقليمية، ودولية .

واتسعت هذه الخلافات، وكانت نتيجتها مزيداً من النزاعات وحالة عدم الاستقرار السياسي، وأزمة هوية، وأزمة إندماج والتي تفضي بدورها إلى أزمة مشاركة لرفض هذه الأقلية للإكثرية وعدم رغبة الأكثرية بدمج هذه الأقلية. وإزاء هذه الحالة بدأت الدول الكبرى (والقوى الاستعمارية) بتغذية هذه الأقليات لزعزعة استقرار أي دولة تعارض سياساتها. وبدء البحث عن آلية لحماية الأقليات في العالم والحد من انتهاك حقوق الإنسان الممارس ضدها كذريعة لممارسة الضغط ضد بعض الدول، لذلك أخذت بالترويج لمفاهيم ومصطلحات جديدة كحق تقرير المصير، واحترام مبادئ حقوق الإنسان، ... وغيرها .

من خلال ما سبق فأنه من الضروري تحديد أنواع هذه المكونات الاجتماعية فالبعض يقسم المجتمع على أساس طبقي . والبعض الآخر على أساس ديني، وآخر على أساس قومي، وعرقي، وقبلي، ولغوي، ومذهبي. وقبل الولوج في بحث النزاعات العرقية في السودان من الضروري تحديد ما المقصود بالأقليات وما يرتبط بها من مفاهيم، فضلاً عن تحديد أهم المكونات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع السوداني وذات الصلة بموضوع البحث .

المطلب الأول : تحديد المفاهيم

أحد المفاهيم التي تحاول الدراسة بحثها استجابة لمشكلة البحث هو الأقليات، إن مجرد الحديث عن أقلية من الأقليات، فأن المسألة تبدو ثانوية أو فرعية، لكونها لا تتعلق إلا بمصير جزء صغير من الجماعة (سكان الدولة) . واستناداً لهذا الرأي فأن الأقلية بحد ذاتها تحذف أساس المشكلة، إذ يبدو الأمر كما لو أن الأغلبية تجد حلّاً للإقلية التي تطرح بشكل من الأشكال غربتها عن المجتمع، كما لو كانت مفروضة عليه كمشكلة[١]. أي عملية تصغير لمشكلة. فالإقلية لم توجد إلا في ظل إشكالية حقيقية داخل المجتمع .

والأقلية موضوع البحث، إنما هي تلك الجماعة التي تتسم بسمات طبيعية إثنية Ethnic - Physical أو ثقافية Cultural ، كاللغة أو الدين أو القومية أو العرق أو القبيلة وتفرعاتها. ويأتي هذا التأكيد على هذه السمات لأن بعض الباحثين يستخدمون مفهوم الأقلية للدلالة على معانٍ لا تمت بصلة بالجماعات الأثنية[٢].

ويعرف البعض الآخر الأقليات بأنها عبارة عن تاريخ التنوع الحيوي البشري. ويفسر هذا المفهوم استناداً إلى إن الكون عبارة عن مزيج لا يعد ولا يحصى من الأقليات القومية، والأثنية، والثقافية، والدينية، والمذهبية، واللغوية، والبدوية، والقبلية. وإن تصاعد حركات الأقليات وتكاثرها قد بدلت صورة الاثنوجغرافية للعالم، والتوزيع المكاني للسكان بشكل كبير[٣]. وهذا ما بدا واضحاً بزيادة عدد الدول وتفكك الكثير منها إلى دويلات .

ونتيجة لهذا التنوع في أشكال الأقليات، فأنه سيتم التركيز إلى الأقليات العرقية – (موضوع البحث) – لتحديد مفهومها قبل الولوج في أسباب ومحددات مشكلة آبيي .

إن العرق هو دالة الهوية الأولى التي لا تمُحى[٤]. ويؤكد د.صادق الأسود في تحديده للعرق، أنه لا يستند إلى الطبيعة الإنسانية ذاتها بل إلى الظروف الاجتماعية والبيئة والتطور الاجتماعي والظروف المعاشية للإنسان. فالبيولوجيا لم تثبت بوجود عروق إنسانية ناقصة وعروق متفرقة. ولم يستطع أحد أن يقدم الدلائل العلمية على أن التباين في المهارات الفكرية أو القدرات الاجتماعية

---

[١] د.عبد السلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في أفريقيا، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٧٧ .

[٢] المصدر نفسه، ص٧٧ – ٧٨ .

[٣] جوزيف يكوب، ما بعد الاقليات بديل عن تكاثر الدول، ترجمة : حسين عمر، ط١، المركز الثقافي العربي، المغرب، ٢٠٠٤، ص١٤ – ١٥ .

[٤] برنارد لويس، الهويات المتعددة للشرق الأوسط، ترجمة : حسن بحري، ط١، دار الينابيع، دمشق، ٢٠٠٦، ص٦٣ .

والسياسية تتحدد بالتباينات العرقية[٥]. لذا فأنه يمكن القول، بعدم وجود عرق أو عروق نقية تماماً، كما في الوقت نفسه لا يوجد أي أساس علمي أو سند تأريخي لتفوق عرق أو أفضليته على عرق آخر، ذلك إن وجود فوارق في التقدم الحضاري بين العروق البشرية في الوقت الحاضر، لا يرد إلى عوامل عرقية بل إلى عوامل اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية وغيرها[٦].

لكن تجدر الإشارة إلى حقيقة مهمة، وهي إن العرقية (Racism)، هي حقيقة سايكولوجية (نفسية) واجتماعية، تمارس على أرض الواقع، ما دام الناس يصنفون بعضهم البعض على أساس المظهر الخارجي ((السيماء))، الأصل والمنحدر السلالي والشعور والسلوك العرقي. ففي بعض المجتمعات، مثل جنوب أفريقيا، اتبعت الجماعة البيضاء (الاقلية) سياسة التمييز العنصري إزاء الجماعة السوداء (الاغلبية)، كذلك حال السود (الزنوج) في بعض الولايات الأمريكية[٧]. وهذا ما يعبر عن نظرة استعلائية تجاه الجماعات الأقل تطوراً من قبل الجماعة الأكثر تطوراً، حتى في التحليل البيولوجي من قبل العلماء الأميركيين والأوربيين الذين يصرون على تلك العوامل كأساس للتمييز العنصري بين الجماعات البشرية .

وتوجد هناك أمثلة لحالات عرقية متميزة داخل المجتمع العربي، كما هو الحال مع الزنوج، الذين يوجدون في تخوم السودان وموريتانيا، وهم متميزون من ناحية الشكل ولون البشرة ودرجة اندماجهم مع المجتمع في كلا البلدين[٨]. ومن ثم، فهم أقلية لها بعض المميزات المختلفة عن باقي المجتمع والتي تشكل خصوصياتها، سواء من حيث الشكل، الديانة، وغيرها .

المطلب الثاني : المكونات الاجتماعية في السودان

ساد الاعتقاد وسط علماء الانثروبولوجيا (علم الإنسان) أن السودان دولة أفريقية – عربية. وقد ظل هذا الاعتقاد يشكل إحدى المسلمات لدى أي باحث عند توصيفه للسودان. وأضاف البعض كلمة إسلامي أو مسلم، فأصبح ينظر إلى السودان على أنه قطر عربي – أفريقي مسلم، غير أن توصيف مسلم غير مقبول من قبل الجنوبيين في السودان، الذين يرون أن كلمة (عربي – مسلم) هي شأن خاص بشمال السودان. وحتى بالنسبة إلى الشمال فإن الشماليين لديهم تحفظ، فالشمال ليس كله مسلماً وليس كله عربياً فهناك بعض المناطق في الشمال زنجية ومسيحية، مثل قبائل

---

[٥] د.صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي : أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٦، ص٤٠١.

[٦] د.عبد السلام إبراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص١٨٣ .

[٧] المصدر نفسه، ص١٨٣.

[٨] برنارد لويس، مصدر سبق ذكره، ص٦٣ .

النوبه في كردفان. وهناك مجموعات كبيرة اعتنقت الإسلام ولكنها ليست من أصول عربية مثل النوبيين في الشمال، والانقسنا والفونج، والفور، والزغاوة، والمساليت، والبرتي، والتنجر والتامة والبرقو، والبرنو، والداجو، والفلاته، وغيرها. ومعظمها تشير ملامحها إلى الأصل الأفريقي الصافي غير المختلط بالعرب[٩].

وإنسجاماً مع هذا الرأي، ذهب المفكر الكيني علي مزروعي في التعبير عن السودان في كتابه ((الهامشية المركبة)) لوصف وضعها في محيطها الأقليمي . فالسودان بحسب مزروعي، لاعربياً خالصاً ولا أفريقياً خالصاً ولا مسلماً خالصاً، ولا يتفق السودانيون مع هذا التحليل، فهو وإن كان متطرفاً إلى حد ما، لكن يحمل وصفه للسودان الكثير من الصحة[١٠]. فالتركيبة الديموغرافية للسودان من أكثر التركيبات تنوعاً في العالم، وهذا ما سيتم بحثه من خلال محاور عدة ستعتمد على معايير مختلفة للكشف عن هذا التنوع الاجتماعي في السودان مع التركيز جنوب السودان .

أولاً : التعددية العرقية

قسمت الدراسات العلمية سكان السودان إلى مجموعات عرقية، كل منها تشكل نسبة معينة من سكان البلاد، وكما مبين في الجدول أدناه .

ت	المجموعة العرقية	نسبتها إلى إجمالي السكان (في المئة)
١	العرب	%٣٩
٢	الجنوبيون	%٣٠
٣	مجموعة الغرب (الافارقة)	%١٣
٤	النوبة (جنوب كردفان)	%٦
٥	البجا (شرق السودان)	%٦
٦	النوبيون (أقصى شمال السودان)	%٣
٧	مجموعات متنوعة أخرى وأجانب	%٣

المصدر : عبده مختار موسى ، صراع الهويات ومستقبل السلام في السودان منظور سوسيولوجي لمسألة الجنوب ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (١٤) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ربيع / ٢٠٠٧ ، ص٣٣ .

[٩] عبده مختار موسى، صراع الهويات ومستقبل السلام في السودان منظور سوسيولوجي لمسألة الجنوب، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ربيع/ ٢٠٠٧، ص٣٣ .

[١٠] علي محافظة، وآخرون، العرب وجوارهم ... إلى أين ؟، سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٦١ .

هذا التنوع لا يشكل في أغلب الأحيان تهديداً للوحدة الوطنية في أغلب الدول المتقدمة التي تتنوع مكوناتها الاجتماعية والديمغرافية، وكذلك الحال في بعض بلدان عالم الجنوب إذ إنها تتمتع بنوع من الاستقرار الداخلي إلى حد ما، لكن هنالك استثناءات كثيرة لهذه الدول التي تعاني من حالة عدم استقرار سياسي يكون في أغلبه هو التنوع العرقي، الذي يكون خاضعاً لعملية تسييس من قبل قوى دولية وإقليمية .

ثانياً : التعدد الاجتماعي

وينقسم هذا المحور إلى خمسة مظاهر للتعدد الاجتماعي في السودان، هي كالآتي :

أ. التعدد الاثني :

يوجد بالسودان (٥٦) جماعة أثنية تنقسم إلى (٥٩٧) مجموعة فرعية (تجمع قبلي)، البعض من هذه التجمعات الفرعية استقر بمناطق ثابتة أضحت تعرف باسم هذا التجمع وتأريخ وجوده، وأهم تلك المجموعات (بجا، نوباويون، نوبيون، دنكا). أما المجموعات الأخرى فأنها تتداخل وتتفرع مع مناطق السودان الآخرى[١١]. وتعد التعددية العرقية في السودان من القضايا المهمة، لأن التنوع العرقي والثقافي والبيئي هو محور النقاش عندما يراد تحديد هوية السودان كقطر، فبعد أن كان الانقسام سائداً لدى المثقفين في السودان بين دعاة العروبة ودعاة الافريقانية زماناً طويلاً، تراجع إلى حد كبير، وذلك لسببين[١٢]:

١. الوصول إلى اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب ازال ذلك التناقض المفتعل .
٢. بروز مشكلات داخل معسكر الشمال نفسه في دارفور وشرق السودان، مما دفع بالاتجاه نحو التعددية، بدلاً من الثنائية لتحديد هوية السودان .

[١١] **زيد عدنان محسن العكيلي، الثقافة السياسية والوحدة الوطنية في مصر والسودان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٣، ص١١٠ .**

[١٢] **بهاء الدين مكاوي، التنوع الأثني والوحدة الوطنية في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٦)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، آبريل ٢٠٠٩، ص٢٤٥ .**

ب. التعدد اللغوي :

توجد في السودان (١٥٠) لغة مختلفة. ويتحدث بعض السودانيين بأكثر من لغة أو لهجة، فأبناء الجنوب يتحدثون العربية، وأبناء الشمال لا يتحدث البعض منهم العربية[١٣].

ج.التعدد الثقافي :

من الناحية الشكلية تقسم السودان إلى منطقتين ثقافيتين : الشمال والجنوب على أساس العقيدة واللغة، إلا إنه حتى هاتين المنطقتين لا تتسم كل منها بالانسجام الثقافي داخل المنطقة الواحدة وهذه مسألة طبيعية أوجدها التعدد بالمكون الاجتماعي السوداني. ففي الشمال يعد البجا، والنوبايون، والنوباويون، والغور أنفسهم مختلفين عن غيرهم من الجماعات الموجودة في الشمال. وينطبق الحال ذاته على الجنوب، إذ يختلف أسلوب حياة النيليين عن غيرهم . أضف إلى ذلك، أن هذا التقسيم الذي يقوم على عاملي العقيدة واللغة ينتابه القصور، فقبائل البقارة في الشمال العربي هي قبائل عربية سحنات ابنائها تميل إلى السواد الداكن ثم إن أقليم الجنوب لا يمكن أن ينظر إليه بوصفه ملتقى ثقافياً وذلك لإنتشار المسيحية فيه جزئياً على يد البعثات التبشيرية[١٤].

د. التعدد الديني :

يشكل المسلمون ما نسبته (٧٥%) من عدد السكان وغالبيتهم من المذهب السني، يتركز أغلبهم في الشمال، وباقي السكان هم من المسيحيين والوثنيين ويتركز معظمهم في الجنوب ويشكل الوثنيون العدد الأكثر من النسبة الباقية من عدد السكان والمسيحيون النسبة الأقل في عدد سكان السودان[١٥]. وعلى الرغم من ذلك فأن المسيحية كانت في الجنوب هي ديانة رجال الإدارة، فضلاً عن الجماعات الأجنبية المسيطرة على التجارة، وكذلك النخبة المتعلمة. في حين أن الإسلام كان ولا يزال هو الدين المسيطر على سكان الحضر والريف وعلى النخبة المتعلمة في الشمال[١٦].

---

[١٣] تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤، (تقديم) د.سعد الدين إبراهيم، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤٢ .

[١٤] إبراهيم أحمد نصر الدين، الإندماج الوطني في أفريقيا والخيار السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٦٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص٤٠ .

[١٥] المصدر نفسه، ص٤٠.

[١٦] تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤، مصدر سبق ذكره، ص٤٣ .

هـ. التعدد الاقتصادي :

أفرز التنوع المناخي والزراعي في السودان إلى تنوع في أساليب الإنتاج والحياة، فأن تركز السودانيين العرب في شمال ووسط البلاد إلى نقل مقر السلطة إلى الخرطوم. فضلاً عن إن انتشارهم تجارياً في مختلف أنحاء البلاد مكنهم من السيطرة على السلطة السياسية والثروة الاقتصادية في البلاد. وهو ما عده الجنوبيون أحد الذرائع والأسباب الدافعة للحرب الأهلية بين الشمال والجنوب منذ عام (١٩٥٨) وحتى عام (١٩٧٢) ثم تفجرت ثانية منذ عام (١٩٨٣ – ٢٠٠٥)[١٧].

ثالثاً : التعدد العرقي في جنوب السودان

صنف علماء الاجناس سكان الجنوب استناداً إلى لهجاتهم وأوصافهم الجسمية وجذورهم التاريخية إلى ثلاث مجموعات كبيرة هي[١٨]:

أ. النيليون :

من أبرز مجموعات جنوب السودان من الناحية العددية وتتألف من قبائل متعددة، منها قبيلة الدينكا ويقدر عددها بنحو (٣) ملايين نسمة، ويعرف المركب الاثني والثقافي الذي ينتمي إليه الدينكا بمجموعة الشعوب الناطقة باللو والممتدة في أقليم شرق أفريقيا، وإلى جانب هذه القبيلة توجد قبائل أخرى هي الشلك، والنوير، والانواك، والبلاند، والبورون، والجور، واللو، والدونجا، والاتشولي، واللانجو، وتقطن هذه القبائل بأكملها داخل حدود السودان، بإستثناء قبيلة الاتشولي واللانجو، فيمتد وجودها إلى الدول المجاورة مثل اوغندا .

ب. النيليون الحاميون :

يشتركون مع المجموعات النيلية في كثير من السمات السلالية واللغوية في نمط الحياة الاقتصادية. وهم مجموعتان، الأولى تتكون من قبائل الباري والمنداري، والفجيلو، والنينجا، والكوكو، واللوكوبو، واللاتوكا. أما المجموعة الثانية فتضم قبائل التوباسا، والتوركانا، والديزو. وتقطن هذه القبائل في بحر الجبل الجنوبي وجنوب شرق السودان، جنوب بلاد الدينكا.

---

[١٧] زيد عدنان محسن العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص١١٠ . ١١١ .

[١٨] ينظر في تفاصيل ذلك : عبد الملك عوده، مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٩)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو / ١٩٩٢، ص٧ – ٨ .

ج. القبائل السودانية :

وأبرز قبائلها، الزاندي، والمورو، والمادى وفروعها. وموطن هذه القبائل هو الجزء الغربي والجنوبي الغربي من مديرتي بحر الغزال والاستوائية، وإلى الغرب من النيل وقرب الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للسودان. وتنتقل هذه القبائل بين جنوب السودان وبعض الدول الأفريقية كزائير وأفريقيا الوسطى، وتعد قبيلة الزاندي من أبرز وأكبر القبائل السودانية.

المبحث الثاني : جذور مشكلة جنوب السودان وأسبابها

لم تترك الدول الاستعمارية دول العالم الثالث بمجرد رحيلها عنها، إذ تركت فيها مشكلات عدة تستطيع أن تؤججها متى ما شاءت، ومشاكل الاقليات هي من بين أبرز تركاتها ومخلفات حقبتها. دون تبرئة دور الحكومات التي كانت سبباً آخر في تبلور وظهور مشكلات الأقليات، وكان من الممكن التحكم بهذه المشكلة وتوجيهها من قبل الحكومات بالإتجاه الذي يعمل على حل هذه المشكلات وتحقيق الاندماج والوحدة الوطنية[١٩].

وتعد مشكلة جنوب السودان وآبيي بشكل خاص أحد إفرازات هذا الاستعمار، فالتجزئة لم تقتصر على الكل بل أصبح هناك اتجاه يسعى لتجزئة المجزء، والنزاع على الجزئيات، فأبيى هي ضمن المناطق الحدودية الفاصلة بين الشمال والجنوب وأصبحت الآن ضمن الأجندة المهمة في المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، فمن الصعوبة التوصل لحل مشكلة الجنوب دون التوصل لحل توافقي بين الجانبين حول منطقة آبيي. لذا بات من الضروري البحث في جذور المشكلة لمعرفة السبب الذي آل إليه الآن، فهل كانت بفعل التركة الاستعمارية فقط ؟ أم كانت بفعل السياسة الحكومية ؟ أم الأثنين معاً ؟ هذا ما سيحاول هذا المبحث الإجابة عليه .

المطلب الأول : جذور المشكلة

عدَّت مشكلة جنوب السودان أنموذجاً للتخطيط الاستعماري البريطاني الذي نجح في بث المشكلات المستعصية في الدول المُستعمرة مُخلفاً وراءه بعد الجلاء صعوبات مزمنة وخطيرة، لا زالت تعاني منها السودان حتى وقتنا الحاضر . وذلك لأن سياسة بريطانيا تجاه الجنوب اتسمت

---

[١٩] **ينظر في هذا :**

- **عبد اللطيف كريم الزبيدي، مشكلة جنوب السودان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٥، ص٣٦ – ٤٠ .**
- **تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤، مصدر سبق ذكره، ص٤٢ – ٤٣ .**

بإبعاد الجنوب عن الشمال بدعوى اختلافه عنصرياً وثقافياً عن العنصر العربي وبذريعة حمايته من الشمال[٢٠].

وقد بدأ التمهيد لفكرة اشعال الحرب عبر محاولات فصل الشمال عن جنوب منذ عام ١٨٩٨، ومنذ ذلك الوقت وضعت الأسس التي تكفل القطيعة التدريجية بين أبناء الوطن الواحد. حتى إذ جاء عام (١٩٠٤)، كانت الإجراءات التي بدأ البريطانيون يضعون لبناتها الأولى، تتقدم لتصب إلى حد منع ابناء الشمال السوداني عن دخول الجنوب سواء بغرض السفر أو الزيارة أو التجارة. وقد رافق هذا القرار احداث تغيير جذري في نظم التعليم والثقافة والتنمية بين أبناء السودان شماله وجنوبه لدرجة أن اللغة العربية كان محرماً استخدامها في الجنوب مثلاً، ولقد لعبت البعثات التبشيرية دوراً لا يمكن تجاهله في إرساء هذه القيم الجديدة[٢١]. إذ أتبعت الإدارة البريطانية عملية تنصير أهالي الجنوب من خلال التعليم الذي تشرف عليه الكنيسة بشكل كامل. كما أعتمدت الإدارة البريطانية عملية تفتيت البلاد وزرع بذور الانقسام بين أبنائها، من خلال بعث وأحياء وتكريس الواقع القبلي واتباع سياستين تعليميتين مختلفتين في كل أقليم على حدة ولقد قامت هذه السياسة أساساً على محاربة اللغة العربية والحد من انتشارها وسط القبائل الجنوبية، فضلاً عن إيقافها لأي روابط بين الشمال والجنوب في التعامل الاقتصادي والثقافي. وتعزيزاً لهذه السياسات قامت الحكومة الاستعمارية بسن مجموعة من القوانين الاستعمارية كانت قد سبقتها مجموعة من الخطوات كانت تهدف إلى الحد من انتشار اللغة العربية والإسلام في الجنوب. ففي عام (١٩١٨) قررت السلطات الأنكليزية عدّ يوم الأحد هو عطلة رسمية في الجنوب بدلاً من يوم الجمعة، وعدت اللغة الأنكليزية هي اللغة الرسمية بدلاً من اللغة العربية[٢٢].

ولم تقتصر السياسة الاستعمارية البريطانية عند هذا الحد، بل قامت في العام (١٩٢٢) بأصدار قانون بإسم لائحة جوازات سفر وتصاريح المرور، جعل جنوب السودان منطقة مغلقة أمام السودانيين وغير السودانيين، وبموجب هذا القانون أصدر الحاكم العام مرسوماً أطلق عليه المناطق المغلقة قرر فيه أن المديريات الجنوبية مقاطعة مغلقة لا يجوز دخولها إلا بأذن خطي من الحاكم العام. وفي عام (١٩٢٥) أصدر الحاكم العام مرسوماً آخر عرف بمرسوم تصاريح التجارة في

---

[٢٠] مجموعة باحثين، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٣٩ .

[٢١] ابتسام محمود جواد، الأوضاع السياسية في السودان (١٩٦٩ – ١٩٨٥)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ص٣٣،٣٦٥ .

[٢٢] مصطفى بكري، قصة الثورة في السودان، دار عماد للطباعة، بلا تاريخ، ص٧٦ – ٧٧ .

المديريات الجنوبية منع بموجبه التجار الشماليين كافة من دخول الجنوب إلا بأذن خاص من الحاكم العام، والذي منح فقط للمرتبطين بالأجهزة الاستعمارية والمنسجمين مع سياساتها فقط، وقامت حملات لترحيل التجار الشماليين من الجنوب مع اتباع خطوات قاسية لتشجيع الانفصال بين قبائل الجنوب وجيرانها من القبائل الشمالية[٢٣].

وقبيل انسحاب بريطانيا من السودان في عام ١٩٥٦، كانت قد أصدرت قراراً أخيراً ترك آثاره وأجج نار الحرب الأهلية بين جنوب السودان وشماله. إذ أصدر الحاكم البريطاني للسودان في عام (١٩٥٠) قراراً يقضي بسودنة الوظائف في السودان، على أن يكون نصيب أبناء الجنوب من هذه الوظائف فقط وظيفتين من بين (٨٠٠) وظيفة تم قصرها على أبناء الشمال، وبالرغم من أن الحاكم البريطاني برر القرار إلى حالة الجهل والتخلف التي تعم أبناء الجنوب إلا أن خلفية القرار كانت تعطي مضموناً آخر وهو تكريس الانفصال. وحتى عندما حصلت السودان على الحكم الذاتي عام (١٩٥٣) فقد أصرت بريطانيا على ألّا يشمل هذا الحكم الذاتي جنوب السودان، وهي كلها أمور كانت تصب في تكريس الانفصال، ومنذ هذا الوقت انطلقت شرارة التمرد المسلح من الجنوب[٢٤]. وهذا بمجمله كان يحمل أهداف تجزئة السودان وخلق دولة ضعيفة لأسباب عدة يأتي في مقدمتها عدم السماح للسودان بالسيطرة على مياه نهر النيل، والضغط على مصر عبر خلق أقليم في الجنوب موالي لسياسة القوى الكبرى، ومن ثم خنق وتحييد مصر والسودان الدولتين العربيتين الأفريقيتين الأكثر أهمية بين الدول العربية في أفريقيا .

المطلب الثاني : أسباب المشكلة

بدء السودان، ولا زال، يحصد التركة الثقيلة للسياسة البريطانية داخل بلده بعد استقلاله في عام ١٩٥٥، إذ تم في يوم (١٩/ كانون الأول/ ١٩٥٥) مناقشة البرلمان السوداني استقلال السودان وأصر في حينها الجنوبيون ألّا يصوتوا لصالح قرار الاستقلال إلا إذا قطع لهم وعد بحكم اتحادي فيدرالي ضمن قرار الاستقلال، هذا ما رفضه الشماليون، وكحل وسط جاء في القرار ((أن يمنح مطلب أخواننا الجنوبيين بحكم فيدرالي الاعتبار الكافي عند صياغة الدستور))، وقد اندلعت حركة التمرد في الجنوب عندما تمردت الفرقة الاستوائية من الجيش في (آب/١٩٥٥)، ورغم قمعها وانتهائها خلال مدة وجيزة إلا أنها سرعان ما أندلعت من جديد وأصبح جنوب السودان منطقة

[٢٣] زيد عدنان محسن العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص١١٨ .

[٢٤] المصدر نفسه، ص١١٨ – ١١٩ .

استنزاف لثرواته ودماء شبابه ووقفت معرقلة كثير من خطوات التنمية ومدخلاً مهماً للتدخلات الأجنبية والصهيونية في مناطق النيل العليا[٢٥].

غير أن الهدوء الذي اعقب اخماد التمرد وعودة الاحوال الطبيعية قد منيت بنكسة في الموقف عندما بُدئ في صياغة الدستور، ونشبت الأزمة داخل السلطة التشريعية فقد طالب النواب الجنوبيون بتطبيق النظام الفيدرالي، إلا أن لجنة الدستور التي تشكلت من (٤٣) عضواً بينهم (٣ جنوبيين) في (كانون الأول / ١٩٥٧) رفضت فكرة الاتحاد الفدرالي، لذلك أنسحب الأعضاء الجنوبيون من عضوية اللجنة قبل إعلان تقريرها الرسمي. وقد ترك ذلك آثاراً على مستوى الرأي العام الجنوبي، ومن تلك الآثار التوسع في إنشاء الأحزاب الإقليمية في الجنوب، إذ شُكل الحزب الفيدرالي الجنوبي. وقد حاز هذا الحزب على أغلبية الأصوات في دوائر الجنوب في الانتخابات التي جرت عام (١٩٥٨)، وزاد الأمر تعقيداً بعد ذلك بسبب استمرار رفض نواب الجنوب للدستور المؤقت المجاز عام ١٩٥٦ والذي أصبح دستور السودان المستقل، ثم تلاه إنسحاب نواب الجنوب من الجمعية التأسيسية (البرلمان) عام (١٩٥٨) ومغادرة البعض منهم للسودان إلى دول شرق أفريقيا وباقي دول الجوار، والتفت حول هؤلاء تجمعات أخرى وكونت واجهات سياسية لهم، جعلت من شعار الانفصال برنامجاً لها. وهو ما أثر سلباً على التجربة البرلمانية الأولى في السودان[٢٦].

إلا إن هذه التجربة البرلمانية سرعان ما تم القضاء عليها، بفعل الانقلابات العسكرية التي عصفت بالسودان خلال المدة من عام (١٩٥٨) حتى عام (١٩٦٩) وهي مدّة الحكم العسكري، الذي أبرز ما أمتاز به هو سياسته اللامسؤولة التي انتهجها تجاه جنوب السودان وشماله، حين سرع النظام من وتيرة التعريب، والأسلمة، وطرد المئات من المبشرين المسيحيين، وفرض اللغة العربية على جنوب السودان والتي كانت تُعد بالنسبة لهم لغة غريبة سعى النظام البريطاني لإبعاد أي وسيلة لتعلمها. وبفعل سياسة الحكومات العسكرية في السودان تجاه منطقة الجنوب أصبح الجنوبي المتعلم بحكم الأمي وليس بإمكانه الحصول على وظيفة بسبب سياسة التعريب. ولم تكتفِ الحكومة العسكرية بذلك، بل قامت بفرض الدين الإسلامي بالقوة على الجنوب، فضلاً عن تسليم المناصب الإدارية الأساسية لأبناء الشمال وأقصاء الجنوبيين منها[٢٧].

---

[٢٥] مصطفى بكري، مصدر سبق ذكره، ص٧٧ – ٧٨ .

[٢٦] هيفاء أحمد محمد، أزمة الحكم في السودان في ضوء التطورات السياسية الأخيرة، مجلة دراسات دولية، العدد (١٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الأول / ٢٠٠١، ص٢٣٥ .

[٢٧] زيد عدنان محسن العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠ .

هذه الإجراءات على الرغم من الحجج التي قُدمت لتبريرها وهي تحمل الكثير من الصحة، إلا أنها طبقت بوسيلة غير صحيحة فجنوب السودان خضع لسنوات طوال لعملية تسييس وزرع بذور الفتنة بينه وبين الشمال. كما إن الحملات التبشيرية الموجودة خلال تلك المدة في جنوب السودان عملت على إذكاء الديانة المسيحية في نفوس الجنوبيين واستحالة استمرارهم بالخضوع لدولة مسلمة تعادي المسيحية، وجاءت سياسة الحكومة العسكرية الخاطئة لتقدم البرهان لإبناء الجنوب عن صحة تلك الأقاويل .

لذا كان من الطبيعي أن يكون هناك رد فعل لهذه السياسة وإجراءاتها التعسفية والقمعية، إذ ظهر تنظيم سياسي بقيادة جوزيف ادوهو عرف بإسم (الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي للمناطق المغلقة في عام (١٩٦٢) والذي دعى لفصل الجنوب عن الشمال، وتزايد نشاطه بعد عام (١٩٦٣) لما بات يعرف (سانوا) اختصاراً له من خلال ارساله مذكرة للأمم المتحدة للمطالبة باستقلال الجنوب . كما نشأ تنظيم آخر في (٩/ آذار/ ١٩٦٣) عرف بإسم (الانيانيا) وهي كلمة تطلق على حشرة سامة تعيش في غابات الجنوب، حيث أعلن معارضته لجميع الحلول السلمية للمشكلة على العكس من سانوا المؤيد للحل السلمي، لمشكلات الجنوب وقام بإغلاق الطريق أمام الشماليين وقام بقتل ابنائهم الموجودين في الجنوب[٢٨].

ومع تولي جعفر النميري رئاسة الدولة في عام (١٩٦٩) أثر انقلاب عسكري آخر، بدأ في حينه نوع من سياسة التهدئة تجاه الجنوب بعد أن قبل النميري مبدأ الحكم الذاتي لجنوب السودان، وتلاه توقيع اتفاق اديس ابابا في عام ١٩٧٢، والذي ضم ممثلين عن حكومة السودان وممثلين عن جميع التنظيمات الجنوبية المسلحة باستثناء مجموعة ((جوردن مورثات)) (وهي جماعة مسلحة امتازت بعدائها ضد الحكومة السودانية ورفضها لمبدأ التفاوض من أساسه)، وقد تم الاتفاق على عدد من الأسس التي تضمن حلّاً للمشكلة، أهمها[٢٩]:

أ. الاتفاق على توحيد الأقاليم السودانية الثلاث : بحر الغزال، الاستوائية، اعالي النيل، في إقليم واحد تكون عاصمته جوبا .

ب. الموافقة على إقامة حكومة محلية تمارس مهام الحكم الذاتي في الجنوب وتشرف على إدارة شؤون التعليم والصحة والزراعة .

ج. الموافقة على قيام مجلس شعبي جنوبي .

---

[٢٨] **أبتسام محمود جواد، مصدر سبق ذكره، ص٨٣ .**

[٢٩] **المصدر نفسه، ص٨٤.**

د. الموافقة على ضم مقاتلي التنظيمات المسلحة والمتمردين إلى الجيش السوداني .

وعلى الرغم من توقف الحرب الأهلية في السودان لمدة معينة على أثر توقيع اتفاق أديس ابابا، إلا إن المشكلة لم يتم حلها بصورة نهائية، وذلك لإن الأوضاع في الجنوب اسهمت في إضعاف السلطة وازدياد حدة التدهور وشيوع السخط والتذمر في أوساط الرأي العام السوداني، حيث تصاعدت عوامل التمرد هناك بسبب ترأُس السلطات الإقليمية من قبل فئات افتقدت لمنهج سياسي واقتصادي واجتماعي واضح لحل المشكلات الداخلية المتعلقة بالجنوب ولم يكن لها دور سوى حفاظها على الجنوب هادئاً وطيعاً بيد السلطة المركزية وتعزيز الولاء الشخصي لها[٣٠].

إلى جانب ذلك فقد ظهرت بعض العوامل التي دفعت باتجاه انهيار اتفاق اديس ابابا، واستئناف الحرب الأهلية مرة أخرى، وبروز منطقة آبيي كإحدى المناطق المتنازع عليها بين الحكومة والقادة الجنوبيين، وأهم هذه العوامل[٣١]:

أولاً. مشروع قناة جونقلي : إن هذا المشروع هو عبارة عن فكرة قديمة تهدف إلى زيادة إيرادات مياه النيل، وذلك للتوسع الزراعي في السودان ومصر وبتقليل الضائع من مياه النيل في مستنقعات بحري الجبل والرزاق . وقد عقدت الاتفاقية مع مصر بتكليف شركة فرنسية بتنفيذها، وفي عام ١٩٧٤ تم تحديد مقر القناة . إلا أن هذه الإتفاقية وجدت معارضة من قبل القادة الجنوبيين حول إجراءات واتفاقية إنشاء القناة التي تمت مع الخرطوم دون مشاورتهم أو استطلاع رأيهم . كما أبدى القادة الجنوبيون اعتراضات حول التنفيذ وطالبوا بتعديلات خاصة بالإتفاقية . ثم انتشرت الشائعات بأن الجيش المصري سوف يصل لحراسة منطقة العمل، وأن الفلاحين المصريين سيحضرون لزراعة الأرض وتعمير المنطقة بدلاً من سكانها الأصليين، ثم تداخل موضوع القناة مع توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان، ومن ثم توقيع اتفاق التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان أيضاً . وهو ما جوبه برفض من قبل الجنوبيين . إلا أن المشروع بدء العمل به رغم الاعتراضات، ولم يتم إنهاؤه بسبب عودة الحرب الأهلية بالسودان في عام ١٩٨٣ .

ثانياً. التنقيب عن النفط : منحت الحكومة السودانية شركة (شيفرون الأمريكية) تراخيص في (٢٣/ تشرين الثاني/ ١٩٧٤) للقيام بعملية تنقيب عن البترول في مساحة مقدارها (٥١٦) الف كم^{٢} في

[٣٠] مصطفى بكري، مصدر سبق ذكره، ص٨١ .

[٣١] ابتسام محمود جواد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٢ . ٢٩٣ .

الجنوب والغرب . وفي عام (١٩٧٨) اكتشف النفط بكميات تجارية في إحدى الآبار شمال مدينة بانتيو، وقد نشب خلاف بشأن الإسم الذي يطلق على البئر، وأخيراً سميت هذه الأبار بـ (الوحدة) والحقل الذي توجد فيه (بحقل الوحدة)، إلا أن الحكومة المركزية ذهبت أبعد من ذلك عندما اقترحت إنشاء أقليم جديد يسمى بأقليم الوحدة يتألف من (بانتيو، ومجالس منطقة تويريال في الجنوب ومجالس منطقة آبيي، والفوله، وكادقلي، والدلنج في جنوب كردفان) وهو ما أثار الجنوبيين. وبدأ خلاف جديد حول من يمتلك النفط، ولمن تدفع العوائد وكيف توزع ؟ وهو ما دفع إلى قيام الكثير من المظاهرات التي دفعت الحكومة السودانية في المركز بإستبدال حامية بانتيو العسكرية المؤلفة من جنود جنوبيين بجنود من الشمال ذلك لحراسة المنشآت الاقتصادية البترولية. وقد أثار اكتشاف النفط مشكلات أخرى ذات ارتباط وثيق بهذا الموضوع، إلا وهي مشكلة الحدود الإدارية للمديريات والأقاليم الشمالية والجنوبية، وقد كانت أبرز المناطق المتنازع عليها هي تلك المناطق ذات التأثير الكبير في مستقبل التنمية في السودان .

وتعد أبيي إحدى هذه المناطق الإستراتيجية المتنازع عليها بين الحكومة المركزية والقادة الجنوبيين، والتي سنأتي لبحثها في المبحث الآتي .

تلك الظروف كانت أبرز الأحداث التي مهدت لعودة الحرب الأهلية مرة أخرى في السودان، ولكن الحدث الذي أشعل فتيل الحرب الأهلية هو إعلان النميري تطبيق الشريعة الإسلامية كأساس للتشريع في البلاد ومنها جنوب السودان[٣٢]. وحقيقة هذا القرار هو القضاء على معارضي النميري الذين بدؤوا بالاتساع في ذلك الوقت بسبب سياسته التسلطية التي طالت الكثير من مرافق الحياة. وكان السبب خلف هذا القرار هو كسب عطف الأخوان المسلمين والمتعاونين معهم واتخاذ الشريعة كسيف مسلط في مواجهة معارضيه[٣٣].

وكان المسيحيون والوثنيون أبرز الذين رفضوا تطبيق الشريعة الإسلامية في الجنوب، ومن ثم فأن مشكلة جنوب السودان ظلت أزمة مزمنة لكل الحكومات السودانية، فأثناء الحكم الديمقراطي الثالث في السودان (١٩٨٥) اتسع التمرد في الجنوب وامتد إلى مناطق الشرق وبعض مناطق الوسط عندما احتلت حركة التمرد مناطق تقع في جنوب النيل الأزرق، مما أوقع قيادة القوات المسلحة في إحراج لفشلها في التعاطي مع المشكلة بالسرعة والحزم الواجب، وهو ما أدى إلى تآكل

---

[٣٢] زيد عدنان محسن العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣ – ١٥٤ .

[٣٣] ينظر في هذا : أحمد عبد الحليم، مستقبل السودان السياسي (رأي ورؤية)، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤١)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٥٩ .

بشرعية النظام[٣٤]. ومن ثم إلى سقوط نظام جعفر النميري على أيدي الإسلاميين، والذي لم يسهم بدوره بحل المشكلة بل أدى إلى استمرارها، ودخول السودان بأطول حرب أهلية بتاريخ السودان، ودخولها مرحلة أخرى بتاريخها المعاصر وهي مرحلة المفاوضات المستمرة بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان وشهدت هذه المرحلة تدخلاً إقليمياً ودولياً، أما محاولة لتهدئة الوضع في السودان، أو محاولة لإضعاف السودان ولتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية من إضعافه

المبحث الثالث : مشكلة آبيي في ضوء الإتفاقيات الخاصة بجنوب السودان

للوهلة الأولى يبدو أن السودان يعاني مشكلتين هي مشكلة جنوب السودان ومشكلة دارفور، لكن المتتبع لأحداث السودان وإنتمائه الموزع بين العربي والأفريقي يدرك حساسية هذه التركيبة الاجتماعية للسودان، وفشل النخب السياسية في التعامل مع هذه التركيبة الاجتماعية، إذ طغت المصلحية والسعي خلف المنفعة الشخصية أساساً في التعامل مع مشكلات السودان، وابتعدت كثيراً هذه النخبة عن مصلحة الشعب السوداني. وقد ساهم المتغير الأقليمي والدولي كثيراً في تحريك النخب السياسية الرئيسة في السودان. ونتيجة لهذا العامل المهم (المنفعة) برزت أبيى كتحدٍ آخر لمشكلة جنوب السودان، فأساس المشكلة مختلف عن واقعها الحالي وذلك بسبب جملة عوامل مهمة مارس المحدد الديني والقبلي والسياسي أدواراً متباينة بأهداف متباينة، لذا سيتم البحث في مشكلة أبيى من خلال محورين، الأول : المحدد السوسيولوجي، والمحور الثاني : المحدد السياسي في ضوء الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين .

المطلب الأول : المحدد السوسيولوجي

في البدء كانت المشكلة في آبيى تحديداً بسبب البحث عن الموارد المائية والمراعي الخضراء التي تمتاز بها المنطقة مقارنة بباقي أراضي السودان التي يجتاحها الجفاف الذي يستمر لأكثر من ثمانية أشهر. وكانت قبائل المسيريه التي تقطن إلى الشمال من آبيي في منطقة (بابنوسة والمجلد) ترتحل في موسم الجفاف الطويل إلى آبيي وكانت تصل في بعض الأحيان إلى جنوب بحر العرب. وهذا النزوح نحو مناطق الرعي والمياه لمدة طويلة أثار نزاعاً على هذه الموارد بين قبائل المسيرية الحمراء (العربية الأصل) والدينكا نقوق (الأفريقية الأصل)[٣٥]. وتدعي الحركة الشعبية لتحرير

[٣٤] لمزيد من التفاصيل، ينظر : مصطفى بكري، مصدر سبق ذكره، ص٢٠ .

[٣٥] هيفاء أحمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٥ – ٢٣٦ .

السودان حقها بضم هذه المنطقة لجنوب السودان بحكم وجود أغلبية سكانها من قبيلة الدينكا نقوق (وهي القبيلة التي ينتمي إليها جون قرنق زعيم الحركة وأكبر قبيلة في الجنوب السوداني)، والحكومة السودانية ترى في منطقة آبيي بأنها مشتركة بين قبائل المسيريه والدينكا .

فحسب تعداد (١٩٥٦) يبلغ تعداد قبيلة المسيريه حوالي (١٠٢) ألف نسمة، بينما بلغ تعداد دينكا نقوق (٣٨٥٠٠) نسمة، غير إن هؤلاء تناقصوا مع مرور السنوات بسبب الجفاف والحرب والصراعات القبلية وطبقاً لتعداد عام ١٩٨٣ فإن الأهالي الذين يقيمون إقامة دائمة في المنطقة لم يتجاوز عددهم (٣٠) ألف نسمة وقد تدنى العدد بعد ذلك بسبب الحرب حتى أصبح عدد السكان الذين يقيمون إقامة دائمة لا يتجاوز الخمسة آلاف نسمة. وتقر الحركة الشعبية بنزوح غالبية دينكا نقوق إلى مناطق أخرى داخل السودان أو خارجه وتعترف بنزوح سكان من قبائل أخرى للمنطقة ولكنها تصر على عدم الاعتراف بأحقية السكان الآخرين في المنطقة في تحديد الوضع الإداري لها على الرغم من حقوق المسيريه الحمر في التنقل، وإقامتهم فيها لأغلب أشهر السنة تعطيهم الحق في تقرير شأنها الإداري[٣٦].

بمعنى إن البحث عن مناطق الرعي والنزاع عليها ذا البعد المحلي القبلي عززته القوى الاستعمارية من قبل، فتحول النزاع في هذه المنطقة مشدوداً للأفريقانية والدين المسيحي من جهة وإلى الشمال بالدين الإسلامي والثقافة العربية من جهة آخرى[٣٧]. وكان الحضور القبلي حاضراً بقوة في النزاع على هذه المنطقة. إلى جانب سبب آخر مهم وهو النفط وهو أن زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان الذي ينتمي إلى قبائل الدينكا والذي يجعل من الصعوبة التنازل عنها .

وكان لسياسات الحكومات المتعاقبة دور في تعزيز النزعة الدينية والتي خلقت بدورها نزعة عرقية، فعلى الرغم من أن الدستور ينص على حرية الاعتقاد إلا إن الحكومة ما زالت تقيد ذلك الحق في الممارسة، فهناك تضييق وقيود على غير المسلمين وعلى حقهم في ممارسة شعائرهم وتطالب الحكومة الجماعات الدينية بتسجيل نفسها حتى يتم السماح لها قانوناً بممارسة شعائرها الأمر الذي مكن الحكومة من التمييز ضد هذه الأقليات الدينية عن طريق حجب تسجيل بعض الجماعات المسيحية أو الجمعيات الأخرى غير المسلمة، علماً إن الجماعات الإسلامية وغير

---

[٣٦] **سداد مولود سبع، مشكلة آبيي في ظل التطورات السياسية الأخيرة، نشرة أوراق دولية، العدد (١٦٧)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تموز / ٢٠٠٨، ص٢٢ .**

[٣٧] **هاني رسلان، أبعاد النزاع حول منطقة ''آبيي''، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٦) ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أبريل / ٢٠٠٤، ص١٨٠ .**

الإسلامية تتعرض للضغط والملاحقة من قبل القوى الشعبية التابعة للحكومة[٣٨]. ومن ثم فأن الحكومة تعارض وتلاحق أي قوى معارضة لها سواء كانت مسلمة أو غير مسلمة، لكن تزداد الإشكالية مع المسيحيين لإنهم يتلقون دعماً إقليمياً ودولياً .

إذاً هذه الأسباب التي سبقت من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد اكتشاف النفط أضافت تعقيداً آخر لمشكلة الجنوب، فبعد أن كان النزاع يدور على منح حكم ذاتي أو حكم كونفدرالي إلى الجنوب أضيف له نزاع على مناطق التخوم بين شمال السودان وجنوبه .

المطلب الثاني : المحدد السياسي

مارس، ومازال، المحدد السياسي دوراً ملموساً، وفي أحيان كثيرة دوراً واسعاً في مشكلة جنوب السودان. ومع استمرار الحرب الأهلية للمدة ما بين (١٩٨٣ . ٢٠٠٥) فكان من البديهي أن تحكم الاتفاقات بين الحكومة السودانية والجماعات المسلحة المسيطرة على جنوب السودان جملة من القضايا المعقدة وأبرزها النفط ومشكلة تقاسم الثروة، والحدود بين الشمال والجنوب، سيما بعد اكتشاف النفط في مناطق الحدود بينهما، وحق الانفصال أم الابقاء على حكم ذاتي ضمن السيادة السودانية .

وفيما يتعلق بمنطقة آبيي، فإن الحكومة السودانية تستند في أحقيتها بهذه المنطقة استناداً إلى المرجعية التاريخية للمنطقة، فهي ظلت تابعة إدارياً للشمال من عام (١٩٠٥) أي على مدى مائة عام وأنه طبقاً للوثائق فإن السودان بحدوده وجغرافيته قد ضم مديرية بحر الغزال إليه في عام ١٩١٦ (مثلها مثل منطقة دارفور في غرب السودان) إذ لم تكن تابعة لسلطة الحكمدار في الخرطوم قبل ذلك التاريخ على أساس أنها كانت منطقة ذات وضع خاص (منطقة محتلة منفصلة) وأنه طبقاً للوثائق البريطانية فإن أبيى كانت تتبع الشمال منذ عام (١٩٠٥) أي قبل أن يتم ضم مديرية بحر الغزال وأنه من الناحية الفعلية والسكانية فإن قبائل (المسيريه العربية) التي تقطن في آبيي كانت ترتاد المنطقة قبل وصول الدنيكا نقوق إليها وأنه رغم أن مركز المسيرية هو في (بابنوسه والمجلد) إلى الشمال من أبيى إلا أن المسيريه كانوا يرتحلون جنوباً في موسم الجفاف الطويل الذي يستمر ثمانية أشهر وكان ترحالهم إلى أبيى، بل أنهم كانوا يصلون إلى جنوب بحر العرب. وبناء على ذلك ترى الحكومة أن منطقة آبيي شمالية وأنه لا يمكن تغيير وضعها إلى الجنوب بل يجب أن تدار

[٣٨] عبده مختار موسى، مصدر سبق ذكره، ص٤٦ .

كمنطقة خاصة تابعة لرئاسة الجمهورية لتوفير الرعاية اللازمة لها بعد أن لحقت بها الكثير من الاضرار من جراء الحرب[٣٩].

ولا يختلف موقف القادة الجنوبيين عن الحكومة في الشمال في إصرارهم على أحقيتهم بهذه المنطقة الغنية بالنفط فهم يستندون إلى الأغلبية القبلية الموجودة في هذه المنطقة .

وانطلاقاً من إصرار كلا الطرفين على موقفه بآبيي وغيرها من المناطق المتنازع عليها، فقد عدت اجتماعات وعقدت اتفاقات عدة تناول البعض منها مشكلة آبيى والبعض الآخر تعمد إلى عدم التطرق إلى المشاكل الشائكة .

وبموجب اتفاق أديس أبابا لعام (١٩٧٢) نال الجنوبيون الحكم الذاتي الإقليمي في أطار السودان الموحد، وتلاها الكثير من الاتفاقات والتي لم تنجح في إنهاء الحرب الأهلية، لكن سعي الحكومة السودانية ظل مستمراً لإنهاء هذه الحرب، ومارست الكثير من الدول الإقليمية الأفريقية دوراً في الوساطة لإنهاء هذه المشكلة، فقد لبى الرئيس السوداني عمر البشير مبادرة الرئيس الاوغندي يوري موسوفيني، إذ اجتمع البشير مع جون قرنق لأول مرة في (٢٠٠٢/٧/٢٦) لغرض التوصل لإنهاء الحرب الأهلية، وتم الاتفاق آنذاك على تطبيق البند الخاص بحق الجنوب في تقرير المصير ضمن اتفاقية السلام والتي حدد بمدة انتقالية أمدها ست سنوات[٤٠]. ولم يتم خلالها التطرق لمشكلة أبيى علماً إن مقررات أسمرة عام ١٩٩٥، أقرت جملة من المبادئ لإنهاء الحرب، كان من ضمنها مشكلة أبيى إذ ركز عليها من خلال محورين هما[٤١]:

أ. إن المناطق المتأثرة بالحرب هي جنوب السودان ومنطقة آبيي وجبال النوبه والانقسنا .

ب. يستفتى أهل أبيي خلال المدة الانتقالية حول بقائهم ضمن أقليم كردفان أو الانضمام إلى إقليم بحر الغزال .

وجاء اتفاق ماشاكوس في (٢٠/ يوليو/ ٢٠٠٢) دون حسم للقضايا الخلافية العالقة وهي : تعيين الحدود بين الأقاليم الشمالية والجنوبية وقضية توزيع الثروة، لاسيما النفطية، وكلتا النقطتين في قلب المعادلة النفطية . وذلك لإن معظم الإنتاج السوداني من النفط واقع في ولايات التماس مع ولاية جنوب كردفان احدى الولايات الشمالية، ومن ثم فإن قضية الحدود في القلب من قضية إنتاج

---

[٣٩] تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤، مصدر سبق ذكره، ص٤٣ – ٤٤ .

[٤٠] هاني رسلان، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩ .

[٤١] خلود محمد خميس، مجلس الأمن الدولي وقضية جنوب السودان، المرصد الدولي، العدد (١)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان / ٢٠٠٦، ص٨٨ .

النفط والسيطرة على مصدر كبير من الثروة المستحدثة في المنطقة سيما إذا ما انتهى الحال إلى انفصال الجنوب عن الشمال[٤٢].

واستمرت الحرب الأهلية، واستمرت بالمقابل جهود الحكومة السودانية لإنهاء الحرب الأهلية إلى إن تم التوصل إلى اتفاق نهائي بحلول (كانون الأول/ ٢٠٠٤) وخلال تلك المدة وقعت بروتوكولات للسلام في السودان مثلت حلاً لكل القضايا الخلافية العالقة، وعرف الاتفاق بـ (نيفاشيا) وخصصت خمسة بروتوكولات لقضايا تقاسم السلطة وتحديد مصير مناطق النيل الأزرق، وجبال النوبه وأبيي وبعد مفاوضات شاقة قبلت الحركة الجنوبية بنسبة (٤٥%) من قسمة السلطة في منطقتي جبال النوبه والنيل الأزرق مقابل تخلي الحكومة المركزية عن منصب نائب حاكم الإدارة الإقليمية في الجنوب للحركة، وقد أضيفت هذه البروتوكولات الخمسة إلى إطار السلام الرئيس (بروتوكول ماشاكوس) والذي تم توقيعه قبل سنة واحدة فقط[٤٣]، ولم يتم التوصل لحل لمشكلة آبيي خلال اتفاق نيفاشا، وجاء الاتفاق الآخر بين الحكومة السودانية والجنوبيين في (٢٠٠٧/١٢/١٢) لحل كل القضايا العالقة، ومنها أبيى والتي تناولها الاتفاق استناداً إلى الآتي[٤٤]:

أ. الموافقة على إجراء إحصاء سكاني لعام ٢٠٠٨، كما وافقت حركة تحرير السودان على دفع حصتها من الأموال اللازمة للقيام بهذا الإحصاء تمهيداً للانتخابات العامة عام ٢٠٠٩، وحق تقرير المصير في نهاية المدة الانتقالية كانون الثاني (٢٠١١) كما تعهدت بتوفير الأموال اللازمة لعملية ترسيم الحدود حول آبيي. لكن الاتفاق لم ينه الخلاف بين الجانبين على تعيين الحدود في منطقة أبيى الغنية بالنفط. وإن كان قد تم الاتفاق على إشراف قوات مشتركة على المناطق التي تقع بها حقول النفط التي تنتج (٥٠٠) ألف برميل يومياً من الخام (رفض الرئيس البشير توصية لجنة آبيي الأممية التي تم تكوينها حسب اتفاق السلام الشامل والتي أوصت بتبعية منطقة أبيى لجنوب السودان) .

ب. الاتفاق على عودة وزراء الحركة الجدد للحكومة المركزية وإداء القسم، ومعنى ذلك أن جميع المشكلات المعلقة قد تم حلها ما عدا قضية آبيي التي تم الاتفاق على النظر فيها

---

[٤٢] هاني رسلان، جنوب السودان وحق تقرير المصير المسار والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٠)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أكتوبر / ٢٠٠٢، ص٢٤١.

[٤٣] مجدي صبحي، النفط وإنهاء الحرب الأهلية في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٠)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أكتوبر / ٢٠٠٢، ص٢٤٦ .

[٤٤] خلود محمد خميس، مصدر سبق ذكره، ص٨٨ .

خلال المدة القادمة. والتي حاول الجنوبيين كسب الود الأمريكي واستخدام الهوية الدينية خلال المدة التي تلت الاتفاق لأجل حسم مشكلة آبيي لصالحها[٤٥].

إذن رغم توقيع اتفاق السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في (٩ / ١ / ٢٠٠٥) إلا إن قضية آبيي مثلت إحدى أهم القضايا الشائكة بين الطرفين التي ظلت معلقة دون حل واضح بسبب الابعاد المترتبة عن حسم هذه المنطقة لأي طرف، فمع انطلاق أول جولة للمفاوضات بين الحكومة والحركة في آذار / ١٩٩٤، التي جرت برعاية منظمة الايقاد واصطدم الطرفان في أكثر من جولة بهذه المشكلة فخلال الجولة السابعة للمفاوضات التي جرت في نيروبي عاصمة كينيا في عام ١٩٩٨ رفضت الحكومة السودانية إصرار الحركة على شمول استفتاء حق تقرير المصير بمنطقة آبيي. وهو ما دعا الحكومة إلى الانسحاب من المفاوضات. وفشلت الجولة العاشرة من المفاوضات التي جرت في عام ٢٠٠٠ بسبب الوضع ذاته. وبعد توقيع اتفاق تقسيم الثروة في عام ٢٠٠٤ شرعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية بعقد اتفاقية تسوية النزاع في آبيي في ٢٦ / ٥ / ٢٠٠٤. لكن هذا الموضوع لم يتم حسمه حتى في اتفاقية السلام[٤٦]. ومع إجراء الانتخابات العامة في نيسان ٢٠١٠ والتي تمهد لإجراء استفتاء حق تقرير المصير في جنوب السودان في (٩ / ١ / ٢٠١١) سرعان ما برزت مشكلة آبيي كسبب للتوتر بين الطرفين وذلك لإصرار الحركة الشعبية على ضم هذه المنطقة إلى حدودها، في حين ترفض الحكومة ضم هذه المنطقة إلى حدود جنوب السودان. وهو ما دفع الإدارة الأمريكية في تشرين الأول / ٢٠١٠ بتقديم مقترح يضفي بحصر أهلية المشاركة في الاستفتاء على مصير منطقة آبيي بين البقاء على وضعها الحالي أو التبعية إلى الجنوب على من يمضي العام كاملاً في المنطقة إلى حين موسم الامطار، الأمر الذي يحرم قبيلة المسيرية العربية من التصويت في الاستفتاء، وبرزت الاتفاقية هذا الإجراء بالعودة إلى بروتوكول آبيي وقرار محكمة التحكيم الدائمة والذي ينص على إن المسيرية والمجموعات الرعوية الآخرى سيحتفظون بحقوقهم التقليدية في رعي الماشية والتحرك عبر منطقة آبيي بغض النظر عن المواطنة وحقوق الإقامة. وهو ما رفضته الحكومة السودانية التي أصرت

---

[٤٥] بدر حسن شافعي، زيادة كير لواشنطن .. التوقيت والدلالات، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧١)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير / ٢٠٠٨، ص١٥٥ .

[٤٦] د.عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ص٢٠٤، ٢١٣ .

على حسم مسألة آبيي يكون وفقاً للمرجعيات المتفق عليها بما يحفظ حقوق قبيلة المسيرية بشكل خاص وجميع سكان المنطقة بشكل عام[٤٧].

أثار ذلك المقترح مخاوف القبائل العربية في تلك المنطقة، وهو ما أدى إلى عودة الاشتباكات مرة آخرى في آبيي. لاسيما مع دعوة قبائل الدينكا نقوق إجراء استفتاء أحادي الجانب على آبيي مع استفتاء حق تقرير المصير في جنوب السودان. لكن الاستفتاء على منطقة آبيي قد تم تأجيله؛ بسبب خلاف حول اعتبار قبائل المسيرية من سكان الاقاليم، بعد نجاح المساعي الأميركية والسودانية بأستبعاد قضية آبيي من استفتاء (٩ / ١ / ٢٠١١) على إن يجري الاستفتاء عليها خلال المرحلة الانتقالية الممهدة للإنفصال التام. لكن إجراء تأجيل الاستفتاء لم يمنع من استمرار الاشتباكات بين قبائل المسيرية وميليشيات الحركة الشعبية[٤٨]. ومع ظهور كل بوادر الانفصال مع إعلان النتائج الأولية لاستفتاء انفصال جنوب السودان، المقرر الإعلان عن النتائج النهائية بداية (شباط / ٢٠١١) فإن حسم مشكلة آبيي يؤشر لصالح جنوب السودان، وإذا ما حصل هذا، فإن السودان والدولة المنفصلة عنه ستكون في مواجهة حرب أهلية تهدد مستقبل الدولتين والقارة الأفريقية.

[٤٧] حزب البشير يرفض مقترح أمريكا بشأن آبيي، مكتبة الاخبار، صحيفة الراكوبه الالكترونية، ١٤ / تشرين الأول / ٢٠١٠ . http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-7267.

[٤٨] صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١١٧٣٤)، العراق، ١٣ / ١ / ٢٠١١ .

الخاتمة

يحمل السودان الكثير من المشكلات التي اثقلته منذ الاستقلال ولحين الوقت الحاضر، بل بدأ يحصد ثمار تلك المشكلات بعد تصويت الجنوبيين بالأغلبية لصالح انفصال جنوب السودان، وبإنتظار التصويت على منطقة آبيي خلال المرحلة الانتقالية بعد الاستفتاء، فالتنوع القبلي والعرقي والديني في بلد مهم يمر من خلاله أحد الأنهار المهمة والذي يغذي الكثير من الدول كان لابد أن يكون مصدراً للأطماع الخارجية ولتدخل إقليمي ودولي. لكن حقيقة المشكلات السودانية هي بالأساس أحد مخرجات السياسة الاستعمارية البريطانية، والسياسة الحكومية للحكومات المتعاقبة، التي اتسمت بأنها غير موضوعية وأنها اعتمدت على المصلحية بالدرجة الأساس .

وقد عززت تلك الحكومات العزلة لإبناء الجنوب، والذي أثرت تداعياتها لاحقاً على منطقة أبيى (الغنية بالنفط) بالشكل الذي أحرج حكومة البشير ووضعها بموقف ضعيف تجاه المطالبة المستمرة من قبل الجنوبيين لضم هذه المنطقة إليها. بل أن المحاولات الكثيرة للتغاضي عن البحث في هذه المشكلة خلال الاتفاقات التي عقدت بين الطرفين دون محاولة الاستفادة من ذلك الوقت وخلق سياسة الأمر الواقع التي حاول الجنوبيون فرضها، إذ استمرت سياسة التهميش والاهمال لمناطق التخوم هو أحد الأسباب التي ضاعفت من صعوبة الحسم بتبعية هذه المنطقة لشمال السودان. فقد أعطى المبرر لتشجيع الجنوبيين على الاصرار بضم هذه المنطقة بعد نجاحهم بالحصول على الدعم الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب الدعم الإسرائيلي .

وأخيراً، فإن ما ينتظر السودان هو الشيء الخطير، فلم يبق من جنوب السودان سوى الاعلان عن نتائج الانفصال، والدلائل تشير إلى قبول الجنوبيين بالانفصال، وهو ما يعني ضياع جزء مهم من الأرض السودانية، والتي قد لا تشكل سوى البداية لمطالب أخرى بالانفصال بذريعة النزاعات العرقية والاثنية والقبلية. لكن هذا الانفصال لا ينهي مشكلة جنوب السودان، فمع ترحيل الاستفتاء على منطقة آبيي لأكثر من مرة، آخرها بعد الاستفتاء، دليل على وجود مشكلة صعبة لم يتم حسم الخلاف عليها، لاسيما مع إصرار حكومة السودان على أحقية آبيي للشمال، وهذا طبقاً للوثائق التاريخية التي تؤكد على هذا، وإصرار الحركة الشعبية في المقابل على ضمها للأقليم لما تتمتع به من مراعٍ صالحة للرعي، فضلاً عن وجود النفط، وتمركز قبائل الدينكا التي ينتمي إليها رئيس أقليم الجنوب (سلفاكير ميارديت) وأغلب قادة وكوادر الحركة الشعبية .

لذا فإن السودان مرشح للدخول في حرب أهلية مرة أخرى من أجل منطقة آبيي، وهذا يقع ضمن سياسة تجزئة المجزء التي تحاول الإدارة الأميركية تطبيقها في منطقة (الشرق الأوسط الكبير) وهذا المشروع سيجعل من هذه الدول صغيرة ومجزئة ومتناحرة، وسيقود المنطقة إلى نتائج خطيرة وفوضى عارمة تصب بالنتيجة لخدمة مصالحها ومصالح حليفتها بالمنطقة إسرائيل.